

## سياسة توزيع الأرباح المعدلة لشركة دانة غاز

### 1. معلومات أساسية

أعدت سياسة توزيع الأرباح لشركة دانة غاز ش.م.ع. ("السياسة") وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ووفقاً للنظام الأساسي للشركة.

تود الشركة أن يكون لها سياسة واضحة لتوزيع أرباح الشركة على نحو يخدم مصالح كلاً من المساهمين والشركة ووفقاً لمتطلبات دليل حوكمة الشركات المرفق بقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم 3 لعام 2020 (وفقاً لآخر تعديلاته).

### 2. بيان السياسة

تعتزم الشركة دفع أرباح مرتين في السنة، دفعة مرحلية في الربع الأخير من السنة المالية ودفعة نهائية في مايو من العام التالي على المستوى المناسب.

وتدفع توزيعات الأرباح للمساهمين بالدرهم الإماراتي ووفقاً للنظام الأساسي للشركة وللقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لعام 2021 وأية تعديلات تطرأ عليه من وقت إلى آخر ووفقاً للوائح والقرارات والتعاميم الصادرة أو قد تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع في هذا الشأن.

قد تتغير توزيعات الأرباح بناءً على توصية مجلس الإدارة وبعد موافقة الجمعية العمومية على النحو الواجب. يُخول مجلس الإدارة بموجب هذا السياسة بإتخاذ وتنفيذ قرارات لتوزيع أرباح مرحلية على أساس نصف سنوي أو ربع سنوي شريطة تقديم الأرباح المرحلية للتصديق عليها، وتقديم أرباح السنة النهائية/الكاملة للموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية.

### 3. عوامل توزيع الأرباح

يُخول مجلس الإدارة بالتوصية بتوزيع الأرباح السنوية بعد مراعاة العوامل التالية:

- 1- أداء الشركة؛
- 2- الظروف الاقتصادية والسوقية الكلية في مناطق عمليات الشركة وعالمياً؛
- 3- الاتجاه السائد في الصناعة وفي القطاع بصفة عامة فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح؛
- 4- مركز التدفقات النقدية في الشركة؛
- 5- الفرص الإستثمارية؛
- 6- الإستثمارات الرأسمالية؛
- 7- مستوى الدين وتأثيره على التصنيف الإئتماني للشركة؛ و
- 8- العامل/العوامل الأخرى التي قد يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لإتخاذ القرار.

#### **4. تاريخ النفاذ**

يبدأ نفاذ هذه السياسة من 1 مايو 2022 وتُطبق على كافة الأرباح المعلنة في تاريخ النفاذ أو بعده. وستسري هذه السياسة على الأعوام المالية بدأً من 2022 أو كما توافق عليه الجمعية العمومية.

#### **5. الإفصاحات**

تنشر السياسة على الموقع الإلكتروني للشركة.

#### **6. التعديلات**

يجب مراجعة السياسة من وقت لآخر في ضوء أي تغيير/تغييرات تنظيمية و/أو تعديل/تعديلات تتطلب تعديل السياسة أو خلاف ذلك مما قد يعتبر ضرورياً. ويجب موافقة الجمعية العمومية للشركة على أي تغيير بهذه السياسة.